مسلمو كشمير وحرية ممارسة الشعائر الدينية ..قطرة في بحر الانتهاكات

إعداد/ مصطفى عماد

د/عائشة محمد

FDHRD

مسلمو كشمير وحرية ممارسة الشعائر الدينية .. قطرة في بحر الانتهاكات

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسه أهلية – مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 – غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 84 لسنه 2002 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الألكتروني: https://www.fdhrd.org/

ALL RIGHTS RESERVED- 2021 ©

FDHRD

المقدمة :

مرت الحضارات الإنسانية القديمة والأديان السماوية وما تلاهما من عصور بمراحل مختلفة حتى استقرت على ثبات في ممارسة الشعائر والطقوس الدينية، وأكدت عليها المعاهدات الدولية بأنها حق من حقوق الإنسان ويجب ممارستها بحرية. فالإنسان له مطلق الحرية في اختيار الدين أو المعتقد، ويجب على المجتمع المغاير له في الدين احترام المعتقد وقبول مبدأ التعايش السلمي وعدم إكراهه على اعتناق المعتقدات أو ممارسة الشعائر الدينية فهي من كرامته. وقد تضمنت اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الكثير من النصوص التي توضح حقوق وواجبات ممارسة الشعائر الدينية، وذلك لتجنب العنف والاضطهاد الديني.

ورغم ذلك يتعرض مسلمي كشمير لتقييد حريتهم في ممارسة الشعائر والطقوس الدينية بشتى الصور، وهذا يعد اضطهادًا دينيا من جانب، وانتهاكًا وتميزًا لحقوق الأقليات من جانب أخر نظرًا لأن المسلمين يمثلون 14% من عدد سكان الهند.

تعتبر انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم اتحاد جامو وكشمير قضية مستمرة في الأجزاء الشمالية من الهند، وتتراوح الانتهاكات بين القتل الجماعي والاختفاء القسري والتعذيب والاغتصاب والاعتداء الجنسي إلى القمع السياسي وقمع حرية التعبير. ويتم اتهام الجيش الهندي، وقوة الشرطة الاحتياطية المركزية، وأفراد أمن الحدود، ومختلف الجماعات المسلحة الانفصالية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد مسلمي كشمير، لكن العدالة لا تتحقق في ارتكاب كل هذه التعديات والانتهاكات.

ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة محاور رئيسية، يتناول المحور الأول ما تتضمنه اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية عن حرية ممارسة الشعائر الدينية؛ ويناقش المحور الثاني ما يتعرض له مسلمي كشمير من انتهاكات، وتفاعلات المجتمع الدولي مع تلك الانتهاكات وذلك بعد عرض الظروف التاريخية التى أدت لنشوء الصراع بين الهند وباكستان على الإقليم؛ وفي المحور الثالث يتم استعراض صورا لأبرز الانتهاكات التي تنتهك حرية ممارسة الشعائر الإسلامية في كشمير وملامحها في ظل تقييدات كورونا.

أولًا: حرية ممارسة الشعائر الدينية في الاتفاقيات الدولية

ممارسة الشعائر الدينية هي ممارسة أحد صور العبادة التي تفرضها تعاليم الدين تقربًا للمعبود، وهي ما تدل على الخضوع والامتثال والاجتناب لقواعد الدين، وتشمل الشعائر الدينية مجموعة المناسك أو الأقوال أو الأفعال أو الطقوس، وقد تُمارَس الشعائر في صورة فردية أو جماعية في السر أو في العلانية ولا قيد عليها سوى المساس بالنظام العام والآداب العامة. ولكل ديانة شعائر دينية متنوعة وتختلف عن الأديان الأخرى.

ولا تقتصر ممارسة الشعائر والطقوس الدينية على الفرد بل تمتمد لتشمل المجتمع، فهي أداة لتثبيت وتأكيد القيم، وتعمل على إمداد المشتركين فيها ببعض الأساليب والوسائل التي تحدد طبيعة العلاقة فيما بينهم ومع العالم المحيط بهم، وتحدد علاقتهم بالقوى الطبيعية وما فوق الطبيعية.

وفي المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، نصًا صريحا بحرية التدين وبحرية ممارسة الشعائر الدينية، حيث نصت على أن: **"لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين ، ويشمل هذا الحق حريته في تغير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة."**

وقد تكرر هذا النص في الفقرة الأولى المادة (18) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، وأضافت الفقرة الثالثة بأنه:**"لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية."**

وفي عام 1981 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدون تصويت إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، وقد تضمن الإعلام ثماني مواد، وتناولت المادة السادسة من الإعلان الاهتمام بإقامة الشعائر الدينية في إطار الحرية، ونصت على: **"يشمل الحق في حرية الفكر أو والوجدان أو الدين أو المعتقد، الحريات التالية:**

(أ) حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما، وإقامة وصيانة أماكن لهذه الإغراض،

(ب) حرية إقامة وصيانة المؤسسات الخيرية أو الإنسانية المناسبة،

(ج) حرية صنع واقتناء واستعمال القدر الكافي من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما،

(د) حرية كتابة وإصدار وتوزيع منشورات حول هذه المجالات،

(هـ) حرية تعليم الدين أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض،

(و) حرية التماس وتلقى مساهمات طوعيه، مالية وغير مالية، من الأفراد والمؤسسات،

(ز) حرية تكوين أو تعيين أو انتخاب أو تخليف الزعماء المناسبين الذين تقضي الحاجة بهم لتلبية متطلبات ومعايير أي دين أو معتقد،

(ح) حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفقا لتعاليم دين الشخص أو معتقده،

(ط) حرية إقامة وإدامة الاتصالات بالأفراد والجماعات بشأن أمور الدين أو المعتقد على المستويين القومي والدولي.

كما شملت اتفاقية حقوق الطفل 1989 في المادة (14)، ما يلي:

1- تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.

2- تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وآذلك، تبعا للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة.

3- لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

بالتالي يتم استنتاج أنه يجوز تقييد حرية ممارسة الشعائر الدينية تحت ظروف خاصة أمنية ومجتمعية تشكل خطراً على معتنقى الديانة الرئيسية أو ديانة معينة طبقًا لظروف ذلك دولة. وبما أن حقوق الإنسان تتسم بالترابط والتشابك وعدم التجزئة، فإن حق ممارسة الشعائر الدينية- كجزء من حرية الدين والاعتقاد- يرتبط بعدد من الحقوق الأخرى التي تكفلها الاتفاقيات والمواثيق الدولية مثل الحق في حرية التعبير، والحق في الاجتماع، والحق في التعليم.

تعتبر ممارسة الشعائر الدينية حق من حرية التعبير عن المعتقد التي تتيح لصاحب العقيدة الدينية أن يعبر عنها، ويمارسها دون إكراه. وبدون حرية الإعلان عن الانتماء لعقيدة ما، فإن القدرة على إتباع تعاليم العقيدة المختارة ومنها الشعائر الدينية ونقلها من جيل إلى جيل تبدو ناقصة. وبالتالي، تكفل حرية التعبير الدفاع عن التنوع الثقافي الناتج عن التنوع الديني. وترتبط ممارسة الشعائر الدينية بالحق في الاجتماع ارتباطًا وثيقًا لأن من يعتنق دينًا يسعى إلى نشره ونشر تعاليمه وشعائره، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الاجتماع بالأخرين. ولكل فرد الحق في التعليم لأنه يسهل عليه معرفة مختلف شعائر وطقوس دينه. ولكن تختلف الأنظمة التعليمية طبقًا لاختلاف دين الدولة، أي أن ممارسة الشعائر الدينية من منظور الحق في التعليم تختلف من دولة لأخرى.

وإن كانت الدول تنضم بكامل إرادتها الحرة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فإنها تلتزم بنشرها وحمايتها وتعزيزها. ذلك أن المعرفة بتلك الحقوق شرطًا مسبقًا للتمتع الفعال بها وبممارستها والدفاع عنها، ومن ثم فإن الحرمان من التعليم قد يمنع التمتع الفعال بحقوق الإنسان والتي منها حق ممارسة الشعائر الدينية.

ثانيًا: ملامح انتهاكات حقوق مسلمي كشمير

1- حالة الإقليم

تقع كشمير في أقصى شمال غرب شبه القارة الهندية، تحدها باكستان من الجنوب الغربي وجزء من الشمال الغربي، بينما تحدها الهند بحدود طولها 300 كيلو متر من الجنوب ومن الغرب، وتقع أفغانستان عند حدود كشمير في الشمال الغربي أيضًا، وتتصل حدودها بما عُرف بـ"جمهوريات وسط آسيا"، كما تشترك معها تركستان الصينيَة ناحية الشمال بحدود طويلة؛ أي إن كشمير تشترك بحدودها مع قوى إقليمية: والصين الشعبية، والهند، وباكستان، وأفغانستان.

هذه الحساسية الجغرافية الفريدة أدت لاشتعال الحرب بين الهند وباكستان أربع مرات منذ عام 1947، وصدرت بشأنها عدة قرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة بالأمم المتحدة.

• خريطة توضح الحدود الداخلية والخارجية لإقليم كشمير. المصدر: https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/a/a3/Kashmir_map-ar.jpg

تبلغ مساحة كشمير الكلية حوالي 223 ألف كيلو متر مربع، يقسمها خط هدنة تم الاتفاق عليه عام 1972م، جعل لباكستان مساحة 37 %، وللهند 63 %، وغالبية سكان كشمير من المسلمين (حوالي 7 مليون نسمة).

وفي كشمير الهندية يتعرض المسلمين للتنكيل المستمر من الحكم الهندوسي الذي يمارس الإبادة الجماعية بأشنع وأبشع الوسائل، وقد بدأت المجازر في "جامو"، عندما أعلنت الهند عن فتح باب الهجرة إلى باكستان لمن شاء من أهل كشمير، وأنها ستقدم لراغبي الهجرة المساعدات ووسائل النقل اللازمة لذلك، وكان الهدف من ذلك تجميع أكبر عدد من المسلمين في مكان واحد. وفي يوم 4 نوفمبر 1947 في جامو، تم ذبح قرابة نصف مليون مسلم، واغتصاب الآلاف من بنات ونساء المسلمين على يد الجيش الهندي.

وعلى خلفية الدفاع عن المسلمين والتنكيل بهم في كشمير الهندية، تم تصعيد وتدويل الصراع الهندي الباكستاني على الإقليم إلى أن أصبحت الدولتان تمتلكان الأسلحة النووية، لتهددان بهما بعضهما البعض. وبالتالي، فإن التقرير يتناول الانتهاكات التي تحدث لمسلمي كشمير الهندية.

2- سياسات انتهاك حقوق مسلمي كشمير الهندية

التعامل مع المسلمين في كشمير الهندية- كجزء من الأقليات بالهند تامة- يخضع لأحكام الدستور الهندي والقوانين التي تفرق وتميز في المعاملة مع المسلمين بوجه التحديد، حيث يعرف الدستور نظام الحكم بالديمقراطي متعددة الأديان؛ أي دولة علمانية وتحمي حرية الدين أو المعتقد. ولكن الواقع في التعامل مع المسلمين- الذين يقارب تعدداهم 195 مليون مسلم حسب تعداد 2020- يوضح مدى الانتهاكات في حصولهم على حقوقهم في ممارسة حقوقهم وفي ممارسة شعائرهم الدينية.

بموجب المادة 370 من الدستور الهندي كانت جامو وكشمير تتمعا بحق تقرير المصير والانضمام إلى الاتحاد الهندي بعد مدة طويلة من انضمام بقية الولايات الهندية. ولكن في أغسطس 2019 تم إلغاء هذه المادة من الدستور وما يتعلق بها من قوانين من قبل البرلمان الهندي بعد اقتراح الحزب الحاكم، أي أن الهند ضمت الإقليم بصورة فردية إلى ولاياتها في خرق لقرارات مجلس الأمن الدولي 48، 122 و 123 التي تنص على أن تسوية هذا النزاع يمر عبر إجراء استفتاء حر و نزيه عبر الأمم المتحدة لتقرير مصير الإقليم، إما الاستقلال أو الالتحاق بباكستان. ومن النتائج المترتبة على ذلك إعلان الحكومة إلغاء 152 قانوناً آخر،

من ضمنهم قانون "منح تصريح لإعادة توطين" مهاجري الولاية الذين كانوا يأملون بالعودة إلى منازلهم في المستقبل بناءًا على ذلك القانون.

في 18 مايو 2020 تم تقديم مجموعة من قواعد الإقامة الجديدة في كشمير من قبل حكومة الهند حلت محل قوانين الولاية القديمة أو قوانين الإقامة الدائمة والتي وفقًا لها، من بين العديد من فئات الأهلية، أولئك الذين أقاموا لمدة 15 عامًا في كشمير وجامو هم الآن مواطنون مؤهلة لتطبيق القانون. فقط ما لا يقل عن 1.74 مليون مهاجر من الهند مؤهلون للحصول على وضع الإقامة الجديد اعتبارًا من عام 2020 ويشكل هذا 14 % من إجمالي سكان الإقليم.

هناك سياسات ممنهجة لانتهاك حقوق المسلمين في كشمير مثل تغيير مناهج التعليم في كشمير، وفرض الثقافة والتراث الهندوسي، ونشر فكر القومية الهندية، مع إثارة الخلافات القبلية والإقليمية والمذهبية، ومنع تدريس اللغة العربية والتاريخ الإسلامي تمامًا، بالإضافة إلى تحديد النسل بين المسلمين لوقف زيادة عدد المسلمين، واتباع سياسة تجنيد العملاء والجواسيس، وتكوين قيادة كشميرية مسلمة موالية وعميلة للحكومة الهندية. هذه الخطوات كلها تسير بالتوازي مع المجازر والمذابح الدائمة ضد مسلمي كشمير.

في ديسمبر 2019 لاحظت منظمة مراقبة الإبادة الجماعية أن "المسلمين في كشمير على بعد خطوة واحدة فقط من الإبادة". فإذا لم تُحاسب الهند على التعصب ضد المسلمين، لا سيما في كشمير، حيث تتقاطع سيطرتها غير القانونية والعنف المنتشر مع الإسلاموفوبيا لتنتج ظروفًا مدمرة للكشميريين، فستستمر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية الديمغرافية.

ويرتكز في كشمير حوالي 700 ألف فرد أمن، وبموجب قانون المناطق المضطربة في جامو وكشمير، وقانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة (جامو وكشمير) يتمتع أفراد قوات الأمن بسلطات استثنائية بما في ذلك سلطة إطلاق النار على المخالفين للقانون المشتبه بهم بما في ذلك الأطفال دون 15 عامًا، وتدمير الهياكل المشتبه في إيوائها لمتشددين أو أسلحة.

3- تفاعل المجتمع الدولي مع القضية

يأتي رد الفعل الأقوى من دول الشرق الأوسط ومنظمة التعاون الإسلامي مع الرابطة الإسلامية الماليزية الذين يحثوا الهند دائمًا على سحب إجراءاتها واحترام منظورات وحقوق المسلمين الكشميريين. وتقول بعض المنظمات الحقوقية إن أكثر من 100.000 مسلم لقوا حتفهم منذ عام 1989 بينما تشير الأرقام الرسمية من مصادر هندية إلى أن تقديرات عدد المدنيين الذين قتلوا بسبب التمرد تزيد عن 50.000 فقط. كما إن الجرائم التي يرتكبها المسلحون لا تضاهى مع الانتهاكات الواسعة النطاق من قبل قوات الدولة الهندية.

أ)الصليب الاحمر

وقد كشفت تقارير عن أن الصليب الأحمر قد أطلع المسؤولين الأمريكيين في دلهي في عام 2005 على استخدام قوات الأمن للتعذيب بين عامي 2002 و 2004 ضد مئات المعتقلين المشتبه في ارتباطهم بالمقاتلين الانفصاليين (جبهة تحرير جامو كشمير).

وفي تقرير المقرر الخاص المعنية بحرية الدين أو المعتقد أثناء زيارتها للهند في 2008 أنه تم ابلاغها من المحاورين المسلمين في كشمير أن عدداً منهم قد قُبض عليهم لاشتباه لا أساس له من الصحة في الإرهاب. حتى أن بعضهم واجه مشاكل في العثور على محام يكون مستعدًا للدفاع عن إرهابي مشتبه به. كما انزعج العديد من المسلمين من ارتباط الإرهاب بدينهم على الرغم من التصريحات العلنية المختلفة للقيادة الإسلامية التي تدين الإرهاب. كانت هناك شكاوى حول التحيز المستمر بين قوات الأمن ضد المسلمين في جامو وكشمير الذين يبدو أنهم يواجهون أيضًا صعوبات فيما يتعلق بإصدار جوازات السفر والموافقات الأمنية لأغراض التوظيف.

ب) منظمة العفو الدولية

في أثناء تقاريرها المختلفة، أشارت منظمة العفو الدولية أيضًا إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كشمير بالإشارة إلى السكان ذوي الأغلبية المسلمة في كشمير الذين يعانون من التكتيكات القمعية لقوات الأمن وتجاهل الحكومة الهندية تقصي الحقائق عن الأشخاص الذين قيل إنهم اختفوا أو ماتوا في الحجز في جامو وكشمير. وفي عام 2020، قُتل أكثر من 40 شخصًا عندما اندلعت اشتباكات بين الهندوس والمسلمين بسبب قانون المواطنة المعدل المثير للجدل. وقالت منظمة العفو الدولية إن المسلمين تحملوا العبء الأكبر.

ج)البرلمان الأوروبي

وفي سياق مشابه أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا يدين نيودلهي لانتهاكات حقوق الإنسان وفشل تحقيق العدالة في جامو وكشمير بعدما تم اكتشاف المئات من القبور المجهولة مع أكثر من 6000 جثة في كشمير الهندية. اتهمت مصادر منظمة وكالة الاستخبارات الخارجية في الهند (جناح البحث والتحليل RAW) بارتكاب عمليات قتل ورهن الاحتجاز للشعب الكشميري من خلال أساليب وحشية.

د)هيومن رايتس ووتش

ورصدت هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2019 عن الهند أن "الحكومة أخفقت في تنفيذ توجيهات المحكمة العليا بشكل صحيح لمنع والتحقيق في الهجمات الغوغاء التي يقودها في كثير من الأحيان أنصار حزب بهاراتيا جاناتا على مسلمي كشمير."

تناول تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2021 عن الحرية الدينية، في جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة، تأثير القيود المفروضة على حرية التنقل والتجمع سلبًا على الحرية الدينية، بما في ذلك الاحتفال بالأيام المقدسة والقدرة على حضور الصلاة. وتسبب إغلاق الإنترنت لما يقرب من 18 شهرًا، وهو أطول إغلاق على الإطلاق في أي نظام ديمقراطي- والقيود الأخرى على الاتصالات في اضطراب كبير ومحدودية الحرية الدينية.

4) سياسة الإعتقال

وضح مسؤولون هنديون، حسب وكالة "أسوشيتد برس"، اعتقال مئات المسلمين على يد قوات الشرطة الهندية في الجزء الخاضع لسيطرة الهند من إقليم كشمير،وهم أكثر من 500 شخص، خلال الأيام الماضية لاستجوابهم، ومعظمهم من عاصمة الإقليم الصيفية مدينة سري نكر.

وذكرت الشرطة أن حملة الاعتقالات الأخيرة في كشمير طالت أعضاء في جماعات دينية ونشطاء مناهضين للهند.

وجاءت حملة الاعتقالات هذه بعد سلسلة هجمات وعمليات قتل شهدها الإقليم المتنازع عليه بين الهند وباكستان.

وانطلق التصعيد الحالي في وقت سابق من الأسبوع الجاري بقتل مهاجمين ثلاثة هندوس وشخصا سيخيا في سري نكر، وألقت الشرطة المحلية اللوم في هذا الهجوم على متشددين مناهضين للحكم الهندي في المنطقة.

وأعلنت الشرطة الهندية أن مسلحي جماعة "جبهة المقاومة (TRF) "المناهضة للهند أطلقوا النار وقتلوا سبعة أشخاص في كشمير منذ الأسبوع الماضي، ما يرفع الحصيلة الإجمالية لضحايا الهجمات في الإقليم منذ مطلع العام الجاري إلى 28 قتيلا 21 منهم مسلمون.

وتعتبر السلطات الهندية "جبهة المقاومة" فرعا لجماعة "لشكر طيبة" التي تنشط من باكستان.

وتم تشكيل "الجبهة" بعد قرار حكومة نيودلهي عام 2019 إلغاء الحكم الذاتي الذي كان كشمير يتمتع به على مدى عقود ضمن الدولة الهندية.

وكشمير هي المنطقة الواقعة ين الهند وباكستان والصين في شمال شرق آسيا، تبلغ نسبة المسلمين فيها حوالي 90% والهندوس 8% والسيخ نحو 1.%

وتبنت حركة "جبهة المقاومة" الحديثة العهد نسبيًّا عمليات القتل الأخيرة التي استهدفت مدرسين من

الهندوس والسيخ، وقالت إنه كانوا يعملون لصالح "مرتزقة الاحتلال وعملائه".

بدورها دعت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بمحاسبة المرتكبين وقوات الأمن الهندية المتّهمة بارتكاب انتهاكات بما فيها إساءات وتعذيب وإعدامات خارج نطاق القانون.

5) الصوت التشريعي للمسلمين في البرلمان

نشر موقع مودرن ديبلوماسي الأميركي تقريرًا تحدث فيه عن المحنة التي يعيشها المسلمون في الهند رغم كثافة عددهم؛ حيث تؤكد إحدى الدراسات أن عدد المسلمين في الهند سينمو بشكل كبير مقارنة بأي مكان آخر في العالم بحلول سنة 2060.

ينتمي معظم المرشحين الفائزين إلى أحزاب معارضة بينما فاز مرشح واحد فقط من حزب بهاراتيا جاناتا بـ 303 مقاعد من أصل 542 مقعدًا في جميع أنحاء البلاد، ولكن لم يتمكن سوى مرشح مسلم واحد من الفوز بمقعد في مجلس النواب.

وبحسب الموقع، فلطالما كان تمثيل المسلمين ناقصًا في مجلس الشعب الهندي، ففي انتخابات 1980، كان حوالي 10 بالمائة من المنتخبين مسلمون. وفي سنة 2014، تراجع عددهم إلى 4 بالمائة.

ونتيجة لضعف التمثيل في مجلس الشعب "لوك سابها"، لم يتم طرح أسئلة حاسمة حول محنة المسلمين في الهند أبدًا، وعادة ما يتم طرح معظم الأسئلة حول الإسلام من قبل المشرعين الهندوس، والتي يدور معظمها حول شعائر مثل الحج، كما تم طرح بعض الأسئلة حول محنة المسلمات الهنديات، على غرار التحرش بالنساء المحجبات في الأماكن العامة.

6) إنعدام الأمن الجسدي

ويوضح الموقع أن الدستور الهندي والحكومات المتعاقبة فشلوا في ضمان الأمن المادي للأقلية المسلمة وكذلك الأقليات الأخرى. ومنذ التقسيم، قتل أو جرح أكثر من 40 ألف مسلم في أعمال شغب معادية للمسلمين. وخلال أعمال الشغب الأخيرة التي وقعت في دلهي، هُدمت منازل ومتاجر المسلمين على الرغم من أمر تعليق من المحكمة العليا.

"لجنة ساشار"

وسلطت لجنة ساشار رفيعة المستوى المكونة من سبعة أعضاء والتي تأسست في مارس 2005 من قبل رئيس الوزراء آنذاك مانموهان سينغ، الضوء على التهميش الاجتماعي للمسلمين المضطهدين، وترأس اللجنة رئيس المحكمة العليا السابق في دلهي راجيندر ساشار لدراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للمسلمين في الهند، وقد أوصت اللجنة بإنشاء لجنة تكافؤ الفرص لتوفير آلية قانونية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالتمييز، بما في ذلك في مسائل مثل الإسكان والتوظيف.

وتدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية للهنود المسلمين، مثل حالة الداليت المنبوذين والمضطهدين على مر السنين، ولم يتم الوفاء بتعهدات الدستور الهندي حول الحقوق الأساسية وحرية العدالة والمساواة والأخوة (المواد من 25 إلى 30 في الجزء الثالث من الدستور الهندي). لذلك، يجب أن يتحد المجتمع المسلم مع المجتمعات المضطهدة الأخرى لتشكيل حركة شعب الهند المضطهد.

ثالثًا: تقييد حرية مسلمي كشمير في ممارسة الشعائر الدينية

في التصورات الهندية، إن التمسك بجامو وكشمير الخاضعين للإدارة الهندية مهم ليرمز إلى الطابع العلماني للبلاد حيث يسود التواجد الإسلامي بأغلبية مطلقة للمسلمين بنسبة 68.31 % من السكان بينما 28.44 % من الهندوس، وذلك وفقًا لتعداد 2011. في حين أن تصرفات الحكم الهندي الحاكم ضد مواطنيها المسلمين هي مثال واضح على الإسلاموفوبيا والتعصب، ولكن ما يميزها عن العنف ضد المسلمين جامو

وكشمير هو الطبيعة السياسية المتنازع عليها لهذا الأخير. لذلك، فإن تقييد ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية في كشمير يحتم على الإدارة الهندية التصدي له بكافة الطرق سواء من خلال نشر مجموعات مسلحة تُرهِب المسلمين وتدعم الهندوس، أو بإصدار تشريعات وقرارت عُليا تمنع التجمعات السلمية في المساجد أو الساحات الدينية الإسلامية، أو استخدام القمع الجماعي أثناء ممارسة الشعائر الدينية، والسياسات المذكورة تربطها علاقات سببية بالهدف الهندوسي الأسمى لعدم تمكين المسلمين.

في الوقت الحالي، يوجد 46 من أصل 58 (79.3%) من ضباط الخدمات الإدارية الهندية (IAS) الذين يخدمون في البيروقراطية العليا لجامو وكشمير هم من غير المسلمين و 12 فقط من المسلمين (20.7%)، وفي أعلى السلطات حيث نائب حاكم جامو وكشمير ومفوضي الأقسام هم من غير المسلمين وغير الكشميريين. وبالمثل ، من بين 12 قاضياً في المحكمة العليا لجامو وكشمير، هناك 10 (83.3٪) من غير المسلمين بما في ذلك رئيس القضاة، و 2 فقط (16.7٪) من المسلمين.

وتستمر الاعتداء على الحريات الدينية في كشمير منذ عدة سنوات والتجمعات الدينية ممنوعة بشكل منتظم، المساجد والأئمة تحت المراقبة والمنظمات الاجتماعية والدينية مثل الجماعة الإسلامية محظورة بموجب قوانين صارمة مثل قانون منع الأنشطة غير المشروعة (UAPA). كما زادت الحكومة من إجراءاتها الاستبدادية في كشمير وجامو منذ تفشي Covid-19، وبدأت في استخدام الدعايا الافتراضية من أجل منع إقامة الصلوات في المساجد أو الأعياد الإسلامية وتشويه سمعة المسلمين بكشمير.

ويرصد التقرير صورًا للانتهاكات لحرية ممارسة الشعائر الدينية في كشمير:

1- انتهاك حرمات المساجد

ذكرت دورية كشمير الفصلية أن "القوات الهندية قتلت عددًا من المواطنين وأضرمت النيران في مساجد ومتاجر ومنازل في أجزاء مختلفة من كشمير، ونتيجة لذلك كانت هناك مظاهرات في العديد من المدن ودنس الجنود المسجد المركزي في سرينغار وعذبوا المصلين الذين وجدوا بداخله."

كما حكمت المحكمة العليا في نوفمبر 2019 بأحقية أرض مسجد بابري داخل حصن هاري باربات التاريخي الذي يطل على سرينغار لجماعات الهندوس في كشمير الذين يدعون بأنهم كانوا يتعبدون فيها من قبل بناء المسجد في زمن الإمبراطور المغولي المسلم الذي حكم الهند ظهير الدين محمد بابر الذي أمر ببنائه في القرن الـ 16. هذا المسجد تم هدمه في عام 1992 من قبل جماعة المتشددين الهندوس "سانغ باريفار". ويُتهم القضاة بالانحياز للأغلبية الهندوسية، بينما يعتبره البعض الآخر حكمًا ذو أبعاد سياسية لتجنب أعمال العنف.

كما تم إغلاق خمسة مساجد بكشمير في أغسطس 2019 على خلفية مطاردة أعضاء "جماعة التبليغ" في الهند، حيث تم تعقب ما لا يقل عن 1900 من أعضاء الجماعة من كشمير باستخدام سجلاتهم الهاتفية. وفي ظل إجراءات الإغلاق في ظل كوفيد-19 تم رفع العديد من القضايا ضدهم في أقسام الشرطة المختلفة في جميع أنحاء الهند بموجب أقسام قانون العقوبات الهندي (IPC) للأفعال "المهملة" و "الخبيثة" لنشر العدوى.

2- منع إقامة الصلوات

تُمنع صلاة الجمعة في مسجد "الجامع" التاريخي بانتظام، ففي عام 2019، لم يُسمح بالصلاة في مسجد الجامع لمدة 24 يوم جمعة. وظل مغلقًا تمامًا من 5 أغسطس إلى 18 ديسمبر، لمدة 19 أسبوعًا متتاليًا. وفي عام 2018 ، لمدة 12 يوم جمعة، تم منع الصلاة في مسجد الجامع. وفي عام 2017، لم يُسمح بالصلاة لمدة 18 يومًا، وفي عام 2016 بعد الانتفاضة المدنية تم إغلاق مسجد الجامعة لمدة 19 أسبوعًا.

وليس ذلك فقط، ففي سبتمبر 2016 قامت الشرطة الهندية بقتل الطفل البالغ من العمر 11 عامًا ناصر شافي قاضي (الشهير بمؤمن) بعد عودته من صلاة الجمعة، وقد تلقى مؤمن 400 طلقة خرطوش على ظهره وذراعه الأيمن وكوعه تسببت في وفاته.

وصلت التعديات على المساجد لدرجة السرقة حيث سرق لصوص أموال التبرعات من ثلاثة مساجد في مطلع العام الجاري 2021، وهي جامع وربورا، ومسجد شريف، ومسجد شريف غويوارا تانجمارج. واتهم السكان جماعات هندوسية بتلك الجريمة كما أعربوا عن قلقهم بشأن الحادث وطالبوا بعقوبات صارمة ضد الجناة.

ومن تداعيات الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا أنه تم إغلاق كلي للمساجد وتم منع رفع الآذان في الصلوات الخمس جميعها في المسجد المركزي بمدينة سرنجار عاصمة كشمير. هذا المسجد قد تعارض لفترات طويلة للتعديات على منبره وتدنيسه من هجمات الجماعات الهندوسية، وكان منبر مسجد جامع سريناغار مركزًا لتمثيل الهوية الدينية والتطلعات الاجتماعية والسياسية لشعب كشمير منذ عقود عديدة.

3- الأعياد

إن المعضلة الكبرى التي يواجهها مسلمي كشمير في الاحتفال بالأعياد وخاصة عيد الأضحى حيث تتعارض طقوس ذبح الأضاحي طبقًا للشرعية الإسلامية مع تقديس الهندوس للأبقار المحظور ذبحها. ويفيد كشمير الاثنين أن الحكومة الهندية تعزز من قواتها الأمنية على مساجد المنطقة، أثناء الاحتفال بعيد الأضحى، وقد تفرض أحيانًا حظر التجوال لفرض القيود لمنع شراء المواد الغذائية ولاوازم العيد.

ومن تداعيات التغيرات الدستورية في 2019 أن عاني مسلمي كشمير من القيود الأمنية التي فرضتها القوات الهندية على مساجد المنطقة بهدف ردع أي احتجاجات ضد الحكومة قد تترافق مع احتفالات عيد الأضحى على خلفية إلغاء الحكومة الحكم الذاتي للإقليم. كما تم استدعاء مجموعة من حوالي 40 رجل دين من شمال كشمير إلى معسكر الجيش المحلي من أجل "جلسة استشارية" حول فوائد إلغاء المادة 370. كما طُلب منهم نصح الشباب بعدم المشاركة في الاحتجاجات وتجنب صلاة الجماعة الكبيرة في العيد.

وقبيل عيد الأضحى الماضي في يوليو 2021 صدر أمر ينص على ضرورة وقف "القتل غير المشروع، أو التضحية بالأبقار أو العجول والإبل والحيوانات الأخرى"، استناداً لقوانين الرفق بالحيوان. ولم يتضح سبب إصدار الحكومة لحظر شبه كامل على التضحية بالماشية والأبقار.

4- الاحتفالات بالمناسبات الدينية

تُقابل مواكب محرم من قبل المسلمين الشيعة بالقوة الغاشمة من قبل القوات الحكومية المسلحة. ففي عامي 2018 و 2019، تم إطلاق الغاز المسيل للدموع وغاز الفلفل والكريات على المشاركين في الموكب في

مدينة سرينغار. وفي عام 2019، أصيب العشرات بجروح خطيرة، وفي عام 2020 تم اعتقال 200 شخص كجزء من الاعتقالات الوقائية خلال شهر محرم، وتم حجز العديد منهم بموجب قانون UAPA.

5-إغلاق أكبر مسجد تاريخي في كشمير

ضمن حملة قمع متواصلة ضد المسلمين، تواصل الحكومة الهندية منذ 17 ديسمبر/كانون الأول 2021، إغلاق مسجد "سريناغار الكبير" بشكل تام، في منطقة جامو وكشمير الخاضعة لإدارتها.

وتفاجأ المصلون بإغلاق المسجد بالسلاسل الحديدية، وأبلغتهم الشرطة أنه مغلق "عقابا لهم على شغبهم ضد سلطة الاحتلال".

وخلال العامين الماضيين، ظلت حكومة رئيس الوزراء الهندوسي " ناريندرا مودي"، تضيق على الصلاة في المسجد، بسبب احتجاجات المسلمين التي انطلقت منه عقب إلغاء الهند الحكم الذاتي لكشمير في 5 أغسطس/آب 2019، ثم قررت في الأخير غلقه.

وزعمت أن المسجد شكل "مركز الاضطرابات والاحتجاجات والاشتباكات التي تتحدى الإدارة الهندية لإقليم كشمير" المتنازع عليه، لذا "وجب إغلاقه".

ولم تكتف السلطات الهندوسية بغلق المسجد، بل ومنعت المسلمين من الصلاة في الشوارع، وقامت العصابات الهندوسية بغلق الطرقات المؤدية لساحات الصلاة ووضع السيارات والشاحنات فيها وقالوا لهم "لا نريد مسلمين يصلون قرب منازلنا".

وهذا المسجد التاريخي مبني منذ أكثر من 600 عام، وظل المسلمون يصلون فيه لعدة قرون بوصفه "إحدى منارات العلم والدين" في المنطقة، لأنه مركز إسلامي شامل، لكن السلطات الهندية أغلقته وفرضت الإقامة الجبرية على إمام المسجد في منزله.

والسؤال هنا حول ما إذا كانت الإنتهاكات و التقييدات الخاصة بممارسة الشعائر الدينية مقتصرة فقط علي المسلمين ام هي ممتدة لتشمل ديانات اخري؟

لم يقتصر القمع على المسلمين لكنه امتد للضغط على مسيحيي الهند، حيث تعرضت عدة كنائس إلى اعتداءات واستهدافات من مجاميع هندوسية متطرفة.

صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية نقلت في 23 ديسمبر/كانون الأول 2021 عن قس مسيحي هندي، أنه فوجئ وهو يتلو صلواته في كنيسة، بمتطرفين غاضبين يهتفون بشعارات هندوسية ويعتلون منصة الكنيسة ويوجهون اللكمات إلى القساوسة.

وحين حضرت الشرطة لم تفعل شيئا للمعتدين، بل قبضت على القساوسة بدعوى أنهم يقومون بتنصير هندوس وتحويلهم للمسيحية في مخالفة لقانون سنته بعض الولايات يمنع التحول الديني إلا بإذن الولاية.

القس مانيش ديفيد، تحدث لـ"نيويورك تايمز" موضحا: "استمروا في ضربنا، وسحبنا من شعرنا صارخين بأسئلة عما نفعله، وما هي الأغاني التي نغنيها، وماذا نحاول عمله؟".

ويقول القس ديفيد أنه حين جاءت الشرطة "لم تلمس" المعتدين، وبدلا من ذلك اقتادت القساوسة والمصلين إلى السجن، تحت طائلة قانون يمنع التحولات الدينية، بينما "كنا نصلي فقط".

وقالت الصحيفة الأميركية إن المناهضين ضد المسيحية يفتشون القرى ويقتحمون الكنائس ويحرقون الكتب المسيحية ويهاجمون المدارس ويعتدون على المصلين.

وفي كثير من الحالات، تساعدهم الشرطة وأعضاء الحزب الحاكم في الهند، حسبما كشفت وثائق حكومية وعشرات المقابلات لـ"نيويورك تايمز".

وقالت الصحيفة "في الكنيسة ، أصبحت العبادة بحد ذاتها أمرا خطيرا، رغم الحماية الدستورية لحرية الدين".

ولفتت إلى أن "العديد من المسيحيين أصبحوا خائفين، لدرجة أنهم يحاولون التنكر كهندوس لحماية أنفسهم".

وفي سبتمبر/أيلول 2021 اقتحم حشد من الشباب مركز شرطة مدينة تشاتيسغار وألقوا أحذية على قسين وضربوهما أمام ضباط الشرطة مباشرة دون تدخلهم، كما منع الهندوس المسيحيين من استخدام آبار الماء، والتجمع في عيد الميلاد.

ويبرر العديد من الهندوس هذه الهجمات، بأنها وسيلة لمنع التحول الديني بدعوى أن احتمال تحول بعض الهنود، حتى ولو كان عددهم صغيرا نسبيا، للمسيحية أو الإسلام، يشكل تهديدا لحلمهم بتحويل الهند إلى "أمة هندوسية خالصة".

الخاتمة

إن النزاع التاريخي بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير هو من أقدم الصراعات المعترف بها دوليًا، ولهذا الصراع بعدان: أحدهما سياسي وعسكري، والبعد الأخر نتيجة للأول وهو ما يتعلق بتدهور حقوق المسلمين في جامو وكشمير الهندية. فالحق في تقرير المصير تم انتقاصه، وكذلك الحق في الحياة وحرية التعبير وحرية الدين تم انتهاكهم جميعًا وبأدلة موثقة.

وتعتبر ممارسة الشعائر الإسلامية في إقليم ذو أغلبية مسلمة داخل دولة هندوسية أمر صعبًا على مر التاريخ، ويكاد الحق في حرية ممارسة الشعائر ينعدم في ظل جائحة كوفيد-19 بفعل التشدد الرقابي والحظر والإغلاق العام للمساجد. فإن كانت الهند تدعي الديمقراطية- طبقًا لدستورها- فعليها مراجعة ذلك والالتزام بقوانين حقوق الإنسان الدولية التي وقعت عليها وتدعم حرية الدين أو الاعتقاد.